

## كتاب الوقف

• وهو: تحييسُ الأصلِ، وتسييلُ المنفعةِ.

• ويصحُّ:

- بالقولِ

- وبالفعلِ الدالَّ [عليه]<sup>(١)</sup>،

• كَمَنْ:

- جعلَ أرضهُ مسجداً وأذنَ للناسِ في الصلاةِ فيه.

- أو مقبرةً وأذنَ في الدفنِ فيها.

• وصريحُه: وَقَفْتُ، وَحَيَّسْتُ، وَسَبَّلْتُ.

• وكنايتهُ: تصدقتُ، وحرَّمتُ، وأبَدْتُ.

• فتشترطُ:

- النيَّةُ مع الكنايةِ

- أو اقترانُ أحدِ الألفاظِ الخمسةِ

- أو حُكْمُ الوقفِ<sup>(٢)</sup>.

• ويشترطُ<sup>(٣)</sup> فيه:

[١] - المنفعةُ دائماً: من معيَّن<sup>(٤)</sup> يُتَّفَعُ به<sup>(٥)</sup> مع بقاءِ عينه، كعقارٍ، وحيوانٍ ونحوهما.

(١) زيادة (عليه) من: «أ»، «س»، «ب».

(٢) قوله: (أو حكم الوقف) لو قال (أو بما يدل عليه الوقف) لكان أعم، ليشمل مثل

قوله: تصدقت بكذا على زيد ومن بعده لعمرو، أو يقول: تصدقت بكذا على زيد

والناظر عمرو، أو يقول: تصدقت بهذه الدار على زيد والناظر عمرو، ونحو ذلك.

انظر: الشرح الممتع (٥٥٧/٤) ط. ابن الهيثم.

(٣) في: «أ» (تشرط).

(٤) في: «س» (عين).

(٥) قوله: (من معيَّن يتفع به) ظاهر كلامه: أنه لا يصح وقف المشاع، والمذهب كما في =

[٢] - وأن يكون على برّ:

- كالمساجد، والقناطر، والمساكين،
- والأقارب من مسلم وذمي<sup>(١)</sup>،
- غير: حربي، وكنيسة، ونسخ التوراة والإنجيل، وكُتِبَ زُنْدَقَةٌ.
- وكذا الوصية
- والوقف على نفسه.

[٣] - ويُشترط في غير المسجد ونحوه: أن يكون على مُعَيَّن يَمْلِكُ<sup>(٢)</sup>

- لا مَلَك، وحيوان، وقبر، وحمل.
- لا<sup>(٣)</sup>.

- قبوله

- ولا إخراجُه عن يده.

فَضَّلَ

[فيما يَشْتَرطُه واقفٌ في وَفِيهِ]

• ويجبُ العملُ بشرطِ الواقفِ:

- في جمع، وتقديم
- وضد ذلك
- واعتبار وصف، وعدمه
- والترتيب<sup>(٤)</sup>

= المنتهى (٣٣٤/٣) والإقناع (٦٤/٣) أنه يصح.

(١) قوله: (والأقارب من مسلم وذمي) علم منه أنه لا يصح الوقف على ذمي من غير

قربته، وهو أحد الوجهين، والمذهب كما في الإقناع (٦٦/٣) والمنتهى (٣٣٦/٣) أنه يصح الوقف على الذمي وإن كان أجنبياً من الواقف.

(٢) والشرط الرابع: أن يقف ناجزاً فلا يصح مؤقتاً ولا معلقاً إلا بموت. انظر: الحاشية (٥٤٣/٥)

(٣) أي: لا يشترط.

(٤) في: «س»، «أ» (ترتيب)، وفي: «ب» (الترتيب)، وهو خطأ واضح.

- وَنَظَرٍ

- وغير ذلك.

● فَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ:

- استوى الغني والذَّكْرُ، وضدُّهُمَا

- والنَّظَرُ: للموقوفِ عليه.

● وَإِنْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَهُوَ:

- لَوْلَدِهِ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِالسُّوِّيَّةِ

- ثُمَّ وَلَدِ بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ

- كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ، وَذَرِيَّتِهِ لَصُلْبِهِ

- وَلَوْ قَالَ: عَلَى بَنِيهِ، أَوْ بَنِي فَلَانٍ: اخْتَصَّ بِذَكَورِهِمْ.

● إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَبِيلَةً فَيَدْخُلُ [فِيهِ] (١):

- النِّسَاءُ

- دُونَ أَوْلَادِهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ.

● وَالْقِرَابَةُ، وَأَهْلُ بَيْتِهِ، وَقَوْمُهُ يَشْمَلُ:

- الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ

- وَأَوْلَادِ أَبِيهِ، وَجَدِّهِ، وَجَدِّ أَبِيهِ.

● وَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي إِرَادَةَ الْإِنَاثِ أَوْ حَرَمَانَهُنَّ: عُيِّلَ بِهَا.

● وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ يُمَكِّنُ حَضْرَهُمْ:

- وَجِبَ تَعْمِيمُهُمْ، وَالتَّسَاوِي

- وَإِلَّا جَازَ: التَّفْضِيلُ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمْ.

(١) الزيادة من: «أ»، «س»، «ب».

## فَضَّلَ

[في لزوم البيع، وبيعه أو إبداله وغير ذلك]

- والوقف: عقد لازم.
- لا يجوز: فسحُه.
- ولا يُباع
- إلا أن تتعلَّطَ منافعُه
- ويُصرفُ ثمنُه في مثله
- ولو أنه: مسجدٌ، وآلتهُ، وما فضَّلَ عن حاجتِه:
- جازَ صرفُه إلى مسجدٍ آخرَ
- والصدقةُ به على فقراءِ المسلمين.

## بابُ الهبةِ والعطيةِ

- وهي: التبرعُ، بتملكِ مالِه<sup>(١)</sup>، المعلومِ، الموجودِ، في حياتهِ غيرُه.
- فإنَّ شرطَ فيها عوضاً معلوماً: فبيعٌ.
- ولا يصحُّ مجهولاً إلا ما تعذر علمُه.
- وتنعقدُ:
- بالإيجابِ والقبولِ
- والمعاطاةِ الدالةِ عليها.
- وتلزمُ: بالقبضِ بإذنِ واهبٍ
- إلا ما كانَ في يدِ مُتَّهَبٍ،
- ووارثِ الواهبِ: يَقومُ مقامُه.

(١) قوله: (وهي التبرع بتملك ماله) ظاهره عدم صحة هبة الكلب، لكن سيأتي في كلامه آخر الفصل التصريح بذلك، فإنه قال: (ويجوز هبة كل عين تباع وكلب يقتنى). انظر: حاشية ابن عثيمين على الروض ص ٤٦٠.

- ومن أبرأ غريمه من دينه بلفظ: الإحلال، أو الصدقة، أو الهبة ونحوها: برئت ذمته ولو لم يقبل.
- ويجوز<sup>(١)</sup> هبة: كل عين تباع، وكلب يقتنى.

### فَضْلٌ

[في بيان أحكام العطية]

- يجب التعديل في عطية<sup>(٢)</sup> أولاده<sup>(٣)</sup>: بقدر إرثهم.
- فإن فضل بعضهم: سوى رجوع، أو زيادة.
- فإن مات قبله: ثبت<sup>(٤)</sup>.
- ولا يجوز لواهب:
- أن يرجع في هبته اللازمة
- إلا الأب.
- وله<sup>(٥)</sup>: أن يأخذ ويتملك من مال ولده ما لا يضره، ولا يحتاجه.
- فإن تصرف في ماله ولو فيما وهبه له:
- بيع
- أو عتي أو إبراء
- أو أراد أخذه قبل رجوعه
- أو تملكه بقول أو نية وقبض معتبر:
- لم يصح
- بل بعده.

(٢) في: «ب» (عطية).

(١) في: «ب» (يجوز).

(٣) قوله: (يجب التعديل في عطية أولاده) مفهومه: أن الأقارب الوارثين غير الأولاد لا يجب التعديل بينهم، وهو أحد الوجهين، والمذهب كما في الإقناع (١٠٨/٣) والمتهمى (٤٠٥/٣): أن سائر الأقارب في ذلك كالأولاد.

(٥) أي للأب الحر.

(٤) في الأصل: (ثبت).

• وليس للولد:

- مطالبته أبيه بدين ونحوه
- إلا نفقته<sup>(١)</sup> الواجبة عليه:
- فإن له مطالبته بها
- وحسنه عليها.

فَضَّلَ

في تصرفات المريض

• مَنْ مَرَضُهُ:

- غيرُ مخوفٍ: كوجعِ ضرسٍ، وعينٍ، وضداعٍ يسيرٍ: فتصرفه لازم كالصحيح، ولو مات منه.
- وإن كان مخوفاً: كبرسامٍ، وذاتِ جنبٍ<sup>(٢)</sup>، ووجعِ قلبٍ، ودوامٍ<sup>(٣)</sup> قيامٍ، ورُعافٍ، وأوّلِ فالجٍ، وآخرِ سيلٍ، والحمى المطبقة، والرّبع<sup>(٤)</sup>، وما قال طبيبانٍ، مسلمانٍ، عدلانٍ: إنه مخوفٌ، ومن وقع الطاعونُ ببلده، ومن أخذها الطلقُ:
- لا يلزم تبرعه لوارثٍ بشيءٍ<sup>(٥)</sup>،
- ولا بما فوق الثلث؛
- إلا بإجازة الورثة لها؛ إذا<sup>(٦)</sup> مات منه.

(١) في: «س»، «ب» بنفقته.

(٢) في الأصل (ديام) والتصحيح من أ، «س»، «ب».

(٣) أي الحمى التي تأتيه كل رابع يوم. انظر: الحاشية (٦ / ٣٠).

(٤) قوله: (لا يلزم تبرعه لوارثٍ بشيءٍ) ظاهر كلامه: أن المعتبر في كونه وارثاً وقت التبرع، بخلاف الوصية؛ فالمعتبر فيها حال الموت وهو ما جزم به المصنف في الإقرار، وهو أحد الوجهين، والمذهب: أن المعتبر حال الموت فيهما، جزم به في المنتهى (٤١٨/٣) والإقناع (١١٧/٣).

(٦) في: «س»، «ب» (إن).

• - وإن عوفي: فكصحيح.  
• ومن امتدَّ مرضه بجزام، أو سل، أو فالج، ولم يقطعهُ بِفراشٍ: فمن كُلاًّ  
ماله.

- والعكس بالعكس
- ويُعتبرُ الثلثُ عندَ موته.
- ويُسوّى بين المتقدم والمتأخر في الوصية
- ويُبدأ:

- بالأول فالأول في العطيّة

- ولا يملك الرجوع فيها.

- ويُعتبرُ القبولُ لها عند وجودها.

- ويثبتُ الملكُ إذاً.

• والوصيةُ: بخلاف ذلك.